

## تحرك عاجل

### اتهام محامية حقوقية بالانضمام لجماعة إرهابية

في 30 أغسطس/آب 2020، استجوبت نيابة أمن الدولة العليا، المحامية الحقوقية والناشطة المُحتجزة تعسفيًا ماهينور المصري، على خلفية اتهامها بـ "الانضمام لجماعة إرهابية"، في إطار القضية رقم 855 لعام 2020، التي فُتحت مؤخرًا.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدم نموذج الرسالة أدناه.**

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

تويتر: @EgyptJustice

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إليكم للإعراب عن بواعث القلق بشأن استمرار الاحتجاز التعسفي للمحامية الحقوقية والناشطة، ماهينور المصري. وتعتبرها منظمة العفو الدولية سجيناً رأي، تُحتجز منذ 22 سبتمبر/أيلول 2019، لمجرد عملها السلمي في الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

ففي 30 أغسطس/آب 2020، مثلت ماهينور أمام نيابة أمن الدولة العليا، لاستجوابها في إطار التحقيقات بشأن قضية جديدة برقم 885 لعام 2020. وأُثِّمَتْ في بادئ الأمر بـ"الانضمام لجماعة إرهابية"، و"نشر أخبار كاذبة" و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي". وأُخْبِرَ محاموها منظمة العفو الدولية بأن نيابة أمن الدولة زعمت بدايةً أن ماهينور كانت تتواصل مع أشخاص خارج السجن لنشر الإشاعات والأخبار الكاذبة، وأنها تمكنت من ذلك في أثناء ممارستها التمارين الرياضية بساحة السجن، وخلال جلسات المحكمة، وحضورها إلى مكتب النيابة. وقال محاموها إن التهم لا تستند لأي أساس؛ نظراً لعزل المتهم، كغيرها من المحتجزات، عن العالم الخارجي منذ 10 مارس/آذار 2020 وحتى 22 أغسطس/آب 2020؛ إذ علقت السلطات الزيارات إلى السجن، وسط مخاوف تفشي فيروس كوفيد-19. وأمرت نيابة أمن الدولة، في نهاية الاستجواب، بحبسها لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيقات بشأن تهمة "انضمامها لجماعة إرهابية"، وأسقطت التهمتين الأخرين.

وفي 22 أغسطس/آب 2020، استأنفت وزارة الداخلية زيارات السجن، مع فرض بعض القيود. وسُمِحَ لوالدة ماهينور بزيارتها في 5 سبتمبر/أيلول 2020، بسجن النساء في القناطر. وتمت الزيارة بحضور رئيس التحقيقات بمكتبه، مع وجود ضابط آخر. وأفادت والدة ماهينور بأن حالتها الصحية على ما يُرام.

ومن ثم، نهيب بكم أن تطلقوا سراح ماهينور المصري، فوراً ودون قيد أو شرط، وأن تُسقطوا كافة التهم الموجهة إليها. ونحثكم على أن تعملوا على إتاحة الوسائل لها كي تتواصل مع أسرتها ومحاميها بانتظام وخصوصية، ريثما يُفرج عنها. وأخيراً، نحث السلطات المصرية على أن تُفرج، فوراً، عن كل من اعتقلوا لممارسة حقوقهم في حرية التعبير والتجمع بشكل سلمي، وعلى أن تتخذ الإجراءات لحماية صحة جميع السجناء، في ظل وباء فيروس كوفيد-19.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

منذ 22 سبتمبر/أيلول 2019، تُحتجز ماهينور المصري على ذمة قضية أخرى برقم 488 لعام 2019؛ أيضًا على خلفية تهم لا تستند لأي أساس، وتضمنت "مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أهدافها" ونشر أخبار وبيانات كاذبة".

واعتقل ضباط أمن، يرتدون الزي المدني، ماهينور المصري في 22 سبتمبر/أيلول 2019. واستجوبتها لاحقًا نيابة أمن الدولة العليا بشأن تهم لا تستند إلى أي أساس، وتضمنت "مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أهدافها" ونشر أخبار وبيانات كاذبة". وتتعلق هذه التهم باشتراك ماهينور في احتجاجات اندلعت في مارس/آذار 2019، على خلفية حادث قطار دامي بالقاهرة، أسفر عن مقتل 25 شخصًا وإصابة العشرات الآخرين. وأمرت النيابة، بعد ذلك، بحبسها في سجن النساء بالقناطر، إلى حين استكمال التحقيقات.

وقُيدت ماهينور في قضية جديدة برقم 855 لعام 2020، في 30 أغسطس/آب 2020، وتواجه الآن تحقيقات إضافية بشأن تهمة موجهة إليها بـ "الانضمام لجماعة إرهابية". ويُتهم في القضية مدافعون عن حقوق الإنسان ومحامون وصحفيون، مثل إسرائ عبد الفتاح وسلافة مجدي ومحمد الباقر.

ولم تسمح سلطات سجن القناطر لماهينور بإرسال رسائل إلى أسرتها، منذ تقشي وباء فيروس كوفيد-19.

وجاء اعتقال ماهينور في سبتمبر/أيلول 2019، في ضوء أكبر موجة من الاعتقالات منذ 2014. اندلعت احتجاجات متفرقة في مختلف المدن المصرية، في 20 و 21 سبتمبر/أيلول 2019، وطالب المحتجون الرئيس عبد الفتاح السيسي بالاستقالة من منصبه. ويُعتد أن اندلاع الاحتجاجات جاء على إثر مزاعم فساد نشرها المقاول السابق بالجيش محمد علي، الذي اتهم قادة الجيش والرئيس بإهدار المال العام على بناء عقارات فخمة. ووثقت منظمة العفو الدولية [اعتقال](#) 76 شخصًا فيما يتعلق بالاحتجاجات بين 20 و 29 سبتمبر/أيلول 2019 في ست مدن. ووثق أيضًا محامون حقوقيون يعملون مع منظمات غير حكومية، من بينها "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" و"المفوضية المصرية للحقوق والحريات"، اعتقال ما لا يقل عن 2300 شخص. ووفقًا لما ذكره محامون، أُفرج عن عشرات المعتقلين دون استجوابهم، لكن لا يزال العديد الآخرون قيد الاحتجاز. وطالت موجة الاعتقالات صحفيين ومحامين

حقوقيين ونشطاء ومحتجين وشخصيات سياسية؛ في محاولة لإسكات أصوات المنتقدين، وردع أي تحركات لتنظيم المزيد من الاحتجاجات.

وماهينور المصري محامية حقوقية بارزة في الإسكندرية، حيث لعبت دورًا مهمًا في الدفاع عن حقوق العمال والمرأة واللاجئين. واعتُقلت ماهينور وأُفرج عنها عدة مرات منذ 2014؛ إما على خلفية أنشطتها في مجال حقوق الإنسان، أو ممارستها المشروعة لحقها في حرية التعبير والتجمع السلمي. وفازت بجائزة لودفيج تراريو لحقوق الإنسان التي تُمنح كل عام لمحامٍ يعمل في مضمار الدفاع عن حقوق الإنسان، أثناء اعتقالها في 2014، بسبب ممارسة حقها في حرية التجمع.

وفي فبراير/شباط 2015، حُكم على ماهينور بالسجن لمدة عامين، ثم خُففت مدة الحكم بعد الاستئناف إلى عام واحد وثلاثة أشهر. وأدينبت بتهم "التظاهر دون تصريح"، و"إتلاف ممتلكات الشرطة"، و"الاعتداء على قوات الأمن"، و"تهديد الأمن العام". ووُجِعت إليها هذه التهم، لمشاركتها في احتجاج أمام قسم شرطة الرمل بالإسكندرية، في 29 مارس/آذار 2013؛ تضامنًا مع محامين اعتُقلوا واستُجوبوا داخل قسم الشرطة، واتهموا ضباط شرطة بالاعتداء عليهم لفظيًا وبدنيًا. وأُفرج عن ماهينور من السجن، في 13 أغسطس/آب 2016، بعدما قضت مدة الحكم بالكامل.

وشاركت ماهينور والنشطاء معتصم مدحت وأسماء نعيم ووليد العمري وزياد أبو الفضل في مظاهرة بالإسكندرية، في 14 يونيو/حزيران 2017، للاحتجاج على قرار الحكومة المصرية بالتنازل عن جزيرتي تيران وصنافير للمملكة العربية السعودية. وأمرت محكمة جناح المنتزه بالإسكندرية في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 بحبس ماهينور المصري ومعتصم مدحت احتياطيًا. وحكمت المحكمة ذاتها، في 30 ديسمبر/كانون الأول 2017، عليهما بالسجن لمدة عامين؛ بتهمتي "المشاركة في مظاهرة غير مصرح بها"، و"استعراض القوة"، وحكمت غيابيًا على النشطاء الثلاثة الآخرين بالسجن لمدة ثلاثة أعوام، إلا أن محكمة جناح مستأنف المنتزه برأت ماهينور ومعتصم من كافة التهم الموجهة إليهما في 13 يناير/كانون الثاني 2018.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: ماهينور المصري (صيغ المؤنث)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/2270/2020/ar>